



المبادئ التوجيهية لعمل الإطار البرنامجي القطري

آب/أغسطس 2006

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إدارة التعاون التقني

قائمة المحتويات

3	ألف- الديباجة
3	باء- الإطار البرنامجي القطري
3	باء-1- الغرض
4	باء-2- المبادئ التي تقوم عليها عملية الإطار البرنامجي القطري
4	باء-2-1- متطلب جوهرى للتعاون التقني
4	باء-2-2- عامل مؤثر على تخطيط الوكالة
4	باء-2-3- الانفاق
4	باء-2-4- المسؤولية
4	باء-2-5- الترتيبات المالية
5	باء-2-6- المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري
5	باء-2-7- الأدوار والمسؤوليات
5	باء-2-8- البرمجة الإقليمية
5	باء-2-9- القدرات والكفاءات الوطنية
5	باء-2-10- مُخرج الإطار البرنامجي القطري
6	باء-3- الصلات باليات التخطيط الأخرى
6	باء-3-1- التخطيط المواضيعي
6	باء-3-2- الارتباط بالأهداف الإنمائية للألفية
6	باء-3-3- تنسيق البرامج
6	باء-3-4- جمع الأموال
7	جيم- الأدوار والمسؤوليات
7	جيم-1- مسؤول إدارة البرامج
7	جيم-2- المسؤول التقني
8	جيم-3- المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري
8	دال- عملية إعداد الإطار البرنامجي القطري
8	دال-1- البعثات القطرية
9	دال-2- تحليل الوضع
10	دال-3- التقويم والتوليف
10	دال-4- نتيجة التحليل
11	دال-5- المشاورات
12	دال-6- تمويل البرنامج
12	دال-7- صياغة الإطار البرنامجي القطري أو تنقيحه
13	دال-8- خطة العمل الموافق عليها
13	دال-9- الإجازة الداخلية للإطار البرنامجي القطري
14	دال-10- الموافقة على الإطار البرنامجي القطري
14	دال-11- تنقيح الإطار البرنامجي القطري
14	دال-12- توثيق الإطار البرنامجي القطري
14	دال-13- مؤشرات الأداء ومعايير النجاح
14	دال-14- تقديم التقارير
15	ملحق: نموذج وثيقة إطار برنامجي قطري
18	المرفق 1 - قائمة المؤسسات المرجعية
22	المرفق 2 - تقديرات وتوقعات الموارد
23	المرفق 3 - خطة العمل
24	المرفق 4 - تجميع المعاهدات المبرمة تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي وقعت عليها الدولة العضو
25	صحيفة إجازة داخلية لأطر البرنامجية القطرية (مخصصة لاستخدام الوكالة فقط)

ألف- الديباجة

يشارك مديرو برنامج التعاون التقني، بصفة مستمرة، في ما يُعرَف باسم "الأعمال التمهيديّة" (أو الأعمال "السابقة للبرمجة")، التي تتسم بأهمية خاصة للأنشطة المضطلع بها أثناء دورة برمجة التعاون التقني. وهذه الأعمال التمهيديّة، التي تقع مسؤوليتها على عاتق إدارة التعاون التقني وتشارك فيها إدارات التعاون التقني ذات الصلة حسب الاقتضاء، تشمل ما يلي:

- تَعهّد اتصالات وثيقة والتفاعل بصورة استباقية مع سلطات الدول الأعضاء والنظراء من أجل مساندة خطط التنمية الوطنية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأحداث الخارجية التي تقع في البلد/الإقليم؛
- وضع أطر برنامجية قطرية وتحديثها؛
- مواكبة التكنولوجيات التي يمكن للوكالة أن توفرها في نطاق برنامج التعاون التقني؛ والأخذ بنواتج تدريبات التخطيط المواضيعي ذات الصلة؛
- إيضاح أية قضايا قد تنشأ بصدد البرامج والسياسات؛
- الترتيب لتحديد احتياجات وألويات بلد أو منطقة ما وتبني مدى صلاحية المشاريع المقترحة لدورات برمجة التعاون التقني؛
- مواصلة التعرّف على أنشطة المنظمات الدولية الأخرى في بلد أو منطقة معيّنة من أجل تحديد الفرص المناسبة للقيام بأنشطة مشتركة على المستوى الوطني أو الإقليمي.

والنهج الجديد حيال إدارة دورة البرنامج يكرّس الإطار البرنامجي القطري باعتباره نقطة البدء في عملية البرمجة. ولذلك، فإن مستوى تعريف الفرص المحدّدة في عملية الإطار البرنامجي القطري والاتفاق على تلك الفرص يجب أن يفي بغرض وضع خطة عمل محدّدة ومفصّلة يمكن أن تفضي إلى مفهوم (مفاهيم) المشاريع.

باء- الإطار البرنامجي القطري

باء-1- الغرض

يجري، في إطار التعاون التقني الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، التعاون بين الدول الأعضاء والوكالة في إعداد الإطار البرنامجي القطري. ويحدد الإطار البرنامجي القطري ومرفقاته على نحو يتفق عليه الجانبان احتياجات واهتمامات التنمية ذات الأولوية المراد دعمها عبر أنشطة التعاون التقني. وتستند هذه الأنشطة إلى خطة التنمية الوطنية، والتحليلات الخاصة بالبلد المعين، والدروس المستفادة من التعاون السابق.

ومن الشروط الأساسية لعملية الإطار البرنامجي القطري إقامة حوار بين الوكالة وأصحاب المصلحة الوطنيين كافة – ويشمل ذلك النظراء الوطنيين، والسلطات الوطنية، والوزارات ذات الصلة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمانحين الثنائيين، وسائر أصحاب المصلحة. وينبغي أن يعكس الإطار البرنامجي القطري الاتفاق بين جميع الأطراف على المواضيع التي يمكن فيها للعلوم والتكنولوجيا النووية أن تسهم مباشرة وبصورة فعالة التكلفة في التنمية الوطنية.

باء-2- المبادئ التي تقوم عليها عملية الإطار البرنامجي القطري

باء-2-1- متطلب جوهري للتعاون التقني

يُتوقع أن تشارك الدول الأعضاء كافة في نهاية المطاف في عملية الإطار البرنامجي القطري كوسيلة رئيسية للتعبير عن احتياجاتها واهتماماتها وأولوياتها باعتبارها شريكة كاملة ومشاركة في برامج الوكالة، مع التسليم بأن محتوى الإطار البرنامجي القطري قد يخصص في بعض الأحيان قطاعاً اجتماعياً-اقتصادياً منفرداً كإنتاج الطاقة مثلاً.

باء-2-2- عامل مؤثر على تخطيط الوكالة

لابد وأن يساهم الإطار البرنامجي القطري مساهمة استراتيجية في تخطيط المشاريع والبرامج. فاستراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل تقتضي، على سبيل المثال، أن يوفر الإطار البرنامجي القطري مدخلات تستند إلى الاحتياجات والاهتمامات والأولويات المحددة للدول الأعضاء لغرض تخطيط أنشطة البرنامج العادي، الأمر الذي يؤثر على عمليات تخصيص الموارد البشرية وعلى تخطيط المشاريع البحثية المنسقة. ويمكن لعملية الإطار البرنامجي القطري، على هذا النحو، أن تحسّن جدوى وتأثير برامج الوكالة بأن تكفل وفاء تلك البرامج باحتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها وأولوياتها.

باء-2-3- الاتفاق

ينبغي أن يمثل الإطار البرنامجي القطري فهماً مشتركاً والتزاماً بين الدولة العضو والوكالة باتباع مسار عمل محدد في وضع البرامج القطرية. وموافقة السلطات الوطنية ضرورية لتأمين مستوى رفيع من الالتزام بالبرنامج الوطني.

باء-2-4- المسؤولية

إن الدولة العضو مسؤولة عن الإطار البرنامجي القطري، فإن هذه العملية هي شراكة عمل – في ظل مسؤولية مشتركة – بين الدولة العضو والوكالة يتم في إطارها تحليل الأوضاع وإعداد الخطط وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتممة لبعضها البعض. والإطار البرنامجي القطري الجيد يجمع بين 'عامل الجذب' ممثلاً في احتياجات الدولة العضو وأولوياتها واهتماماتها، و'عامل الدفع' ممثلاً في خبرة الوكالة ودرابنتها.

باء-2-5- الترتيبات المالية

ينبغي أن تحدد المناقشات المتعلقة بالإطار البرنامجي القطري المصادر المحتملة للتمويل وأنواعه خاصة فيما يتعلق بمكونات ومشاريع الحاشية -أ/1. وليس المقصود بالأموال المتاحة من صندوق التعاون التقني أن تغطي كامل نطاق الأنشطة اللازمة لبلوغ هدف إنمائي ما، وإنما أن تكون فحسب بمثابة عامل حقل للجزء المختص بالتكنولوجيا النووية في برنامج أو مشروع أوسع نطاقاً. وبالتالي، فإن تمويل البرامج الوطنية ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مسؤولية مشتركة من قبل الدولة العضو والوكالة معاً.

1 مشاريع أو مكونات مشاريع وافق عليها مجلس المحافظين ولا تتوافر لها أموال فورية.

باء-2-6- المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري

من المقومات الأساسية لهذه العملية وجود منسق وطني للإطار البرنامجي القطري يكفل قدرًا أكبر من المشاركة والتأييد بين السلطات الوطنية والوكالة بحيث ترتبط الأطر البرنامجية القطرية بأولويات التنمية الوطنية.

باء-2-7- الأدوار والمسؤوليات

ينبغي أن يقوم بوضع الإطار البرنامجي القطري فريق مؤلف من منسق وطني لهذا الإطار يختص بشؤون التنسيق لدى البلد المعني فيما يخص وضع الإطار المذكور، وموظف مختص بإدارة البرنامج يتولى التنسيق لدى الوكالة فيما يتعلق بأنشطة ذلك الإطار، وموظفين تقنيين يتبعون الوكالة. ويجوز لنظراء المشاريع الوطنيين موافاة هذا الفريق بمدخلات حسب الحاجة.

باء-2-8- البرمجة الإقليمية

ينبغي الاستفادة من الأطر البرنامجية القطرية باعتبارها - في أن معاً - آلية تصديق لتوكيد الأولويات والاحتياجات والاهتمامات الإقليمية، ومُدخلاً لتخطيط البرامج الإقليمية. وحيثما اقتضى الأمر، ينبغي أن يجسّد الإطار البرنامجي القطري رؤية إقليمية بشأن الأولويات والاحتياجات والاهتمامات العابرة للحدود، وأن يحدد بدقة القدرات والكفاءات الممكنة الاستفادة بها على المستوى (دون) الإقليمي.

باء-2-9- القدرات والكفاءات الوطنية

تشدّد عملية الإطار البرنامجي القطري على تقوية الكفاءات والقدرات المحلية من أجل التحسين الأمثل لمشاركة ودور الدول الأعضاء في برامج الوكالة كافة. ولذلك فإن هذه العملية تقتضي قيام كل دولة عضو بتحديد ما لديها من قدرات وبنية أساسية وطبيعة الخدمات القائمة، خاصة وجود مؤسسات ذات موارد² تكون مهيأة لتولي زمام القيادة في تنفيذ المشاريع وتعزيز التعاون عبر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعاون الجنوب مع الجنوب، وما إلى ذلك.

باء-2-10- مخرجات الإطار البرنامجي القطري

يتمثل أحد المخرجات الأساسية لعملية إطار البرنامج القطري في خطة العمل المتفق عليها التي تصف خطوات وإجراءات المتابعة المطلوب أن تنتقل من تحديد الفرص المتاحة صوب المرحلة التالية لهذه العملية، ألا وهي إعداد مذكرة عن مفهوم المشروع. وتوفّر المذكرة المعنية بمفهوم المشروع حلقة الوصل بين الفرص المحددة في الإطار البرنامجي القطري والبرنامج القطري المعروف على المجلس. ويتضمن البرنامج القطري المجموعة الكاملة لمشاريع التعاون التقني المعتمدة في بلد معين في توقيت بعينه.

2 المؤسسات ذات الموارد هي تلك المؤسسات الوطنية التي تتوافر لديها الدراية والموارد اللازمة لتوفير خدمات من قبيل الخبرة والتدريب والخدمات التحليلية.

باء-3- الصلات بآليات التخطيط الأخرى

باء-3-1- التخطيط المواضيعي

يُقصد بعملية الإطار البرنامجي القطري والتخطيط المواضيعي أن تكونا متتامتين: فالأطر البرنامجية القطرية توفر تحليلاً للأولويات والاحتياجات والاهتمامات الوطنية؛ أما الخطط المواضيعية فهي تقدم إرشادات لتطوير البرنامج تستند إلى أفضل المعلومات المتاحة وإلى الدروس والخبرات المكتسبة ورأي الخبراء المختصين والمؤسسات البارزة في الدولة العضو. وهذه المعلومات تمكّن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات واعية حول كيفية تنظيم جهود التعاون التقني في المجالات البرنامجية المحددة بوضوح التي تهتم المؤسسات التقنية/العلمية الوطنية وقطاعات التنمية على السواء.

باء-3-2- بناء الشراكات

لابد وأن يرتبط الإطار البرنامجي القطري، متى أمكن ذلك عملياً، بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وبالأهداف الوطنية لكل دولة عضو كأساس لتنظيم ورصد مساهمة العلوم والتكنولوجيا النووية في أولويات واحتياجات التنمية العالمية والمحلية على السواء.

باء-3-3- تنسيق البرامج

تتعاون الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على المستوى الوطني لكفالة تنفيذ شتى البرامج على نحو منسق. ولذلك فإنه ينبغي أن يستفيد الإطار البرنامجي القطري من أطر البرامج الخاصة بهذه المنظمات من أجل تعزيز التكامل وتفاذي الازدواجية. وهذه الأطر يمكن أن تشمل التقييمات القطرية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وورقات استراتيجية الحد من الفقر التي وضعها البنك الدولي؛ وخطط التنمية الوطنية؛ والخطط القطاعية، واتفاقيات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين ذات الصلة. كما ينبغي الرجوع إلى وثائق الوكالة مثل النماذج القطرية للأمان النووي ونماذج التقييم القطرية.

باء-3-4- جمع الأموال

ينبغي، من حيث المبدأ، الاستفادة من الإطار البرنامجي القطري في جذب انتباه المانحين إلى مجالات التنمية المحددة المشمولة بالتغطية. وإذا كان جمع الأموال هو أحد متطلبات النجاح لأي مشروع أو برنامج، فينبغي أن يُعَيَّن ذلك تفصيلاً في الإطار البرنامجي القطري، مع إلحاق المعلومات ذات الصلة ضمن هذا الإطار. كما ينبغي، قدر الإمكان، التنبؤ بمساهمة كلٍّ من الدولة العضو والوكالة في البرامج الوطنية بما يجعل وثيقة الإطار البرنامجي القطري مرجعاً يعوّل عليه من قِبَل الهيئات المانحة المحتملة أو الحكومات.

ورغم أن مسؤولية الإعداد الفعلي للإطار البرنامجي القطري وتقديمه تقع على عاتق كل دولة عضو، فإن الوكالة تتعاون تعاوناً وثيقاً واستباقياً في هذه العملية. وترد أدناه الأدوار والمسؤوليات المحددة بهذا الصدد.

جيم- الأدوار والمسؤوليات

جيم-1- مسؤول إدارة البرامج

مسؤول إدارة البرامج هو نقطة الاتصال في الوكالة لجميع أنشطة التعاون التقني في البلد، بما فيها الإطار البرنامجي القطري. والوظائف الرئيسية لمسؤول إدارة البرامج هي:

- القيام بدور خبير الوكالة المقيم فيما يتعلق باحتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها وأولوياتها. وينبغي أيضا أن يكون لمسؤول إدارة البرامج إلمام كامل بالقدرات والكفاءات الوطنية الموجودة؛
- تولي القيادة، بالتعاون مع الشُعَب التقنية المعنية، في العمل على إقناع النظراء الوطنيين بالأدوار التي تؤديها التكنولوجيا النووية والمساهمة التي يمكن أن تقدمها؛
- مساعدة المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري و/أو مسؤولي الاتصال الوطنيين على صياغة الإطار البرنامجي القطري عن طريق إجراء التحليلات والتنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين؛
- التأكد من توافق الإطار البرنامجي القطري مع مبادئ الوكالة ومعاييرها؛
- التأكد من مراعاة الإجراءات الضرورية المعمول بها في الوكالة لإجازة الإطار البرنامجي القطري ومن الموافقة عليه؛
- إرسال الأولويات التي تحدّد عن طريق الإطار البرنامجي القطري إلى الشُعَب التقنية المعنية لكي توضع في الاعتبار عند التخطيط والبرمجة للميزانية العادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالبحوث أو بالتكيف التقني؛
- تحديد الشركاء الاستراتيجيين للبرنامج القطري.

جيم-2- المسؤول التقني

توفر كل شعبة تقنية نقطة اتصال للتشاور والتواصل مع مسؤول إدارة البرامج ولدمج المدخلات التقنية طوال العملية. وهذا الدور التنسيقي ضروري لضمان توافر قدر أكبر من المشاركة والاتصالات المنتظمة بين إدارة التعاون التقني والإدارات التقنية. وتقوم نقطة الاتصال المسماة بما يلي:

- كفالة السلامة والنوعية التقنيتين لمدخلات الإطار البرنامجي القطري المقدّمة من داخل الشعبة التقنية المعيّنة؛
- تنسيق مدخلات مختلف المسؤولين التقنيين ضمن الإطار البرنامجي القطري.

وفي إطار كل فرقة معيّنة من الفرق المعنية بتطوير الأطر البرنامجية القطرية، يعمل عدة مسؤولين تقنيين كمستشارين تقنيين رئيسيين مسؤولين أساساً عن تقويم البنية الأساسية التقنية في المؤسسات التي يُحتمل أن تشارك في البرنامج الوطني المقبل. ويقدم هؤلاء المسؤولون المشورة بشأن الأنشطة والإجراءات المقترحة في خطة العمل وينظرون في احتمال تقديم مدخلات تقنية أثناء صياغة المشروع.

جيم-- المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري

تعيّن الدول الأعضاء نقطة اتصال تقوم بدور المنسق الوطني الذي يكفل أن يكون الإطار البرنامجي القطري مرتبطاً ببرنامج التنمية الوطني وبأصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة. ويُتوقع من المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري أن يقوم بما يلي:

- التعريف بالأهداف والغايات الوطنية والعمل على تحقيق التكامل بين برنامج التنمية الوطني واستراتيجية التعاون التقني وسياسات الوكالة من أجل ضمان أن تضيف الأنشطة المقترحة قيمة إلى جهود البلد الإنمائية؛
- تولي القيادة فيما يتعلق بربط الإطار البرنامجي القطري بالأهداف الإنمائية الوطنية للألفية؛
- تنسيق عملية الإطار البرنامجي القطري على الصعيد الوطني والتواصل مع الوكالة؛
- تقديم قائمة توثق ما يوجد في المؤسسات المرجعية من قدرات وكفاءات قادرة ومستعدة لتوفير القيادة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب؛
- كفاءة التشاور الواسع النطاق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن أولويات البلد الوطنية التي حدّدت؛
- إعداد الإطار البرنامجي القطري واستعراضاته اللاحقة.

دال- عملية إعداد الإطار البرنامجي القطري

دال-1- البعثات القطرية

ينبغي، لدى تنفيذ خطوات عملية إعداد الإطار البرنامجي القطري كما هي مبينة أدناه، تكييف الإرشادات بحيث تلبي ما للبلدان المختلفة من احتياجات محددة وتلائم ظروفها دون مساس بالغايات الرئيسية للعملية وبالنتيجة المتوقعة منها.

وينظم مسؤول إدارة البرامج، بناءً على طلب أي دولة عضو، وإذا وُجدت ضرورة واضحة، أعمالاً تمهيدية أو بعثات برمجة إلى البلد المعني لكي تقوم بما يلي:

- تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها التصدي لأولويات إنمائية معيّنة أو جوانب معيّنة من الأولويات الإنمائية باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية؛
- دعم السلطات المحلية في إعداد/تحديث الإطار البرنامجي القطري؛
- المساعدة في إعداد خطة العمل والمذكرات الخاصة بالمفاهيم.

ويشارك في هذه البعثات، حسب الاقتضاء، موظفو الإدارات التقنية، الذين تتسم درايتهم التقنية بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالأولويات الوطنية المحددة سلفاً. وتدخّل العناصر ذات الصلة بالإطار البرنامجي القطري، مثل قضايا السياسات والمفاوضات مع السلطات الوطنية، في نطاق اختصاص مسؤول إدارة البرامج، بينما يتناول الجوانب التقنية موظفو الإدارات التقنية.

دال-2- تحليل الوضع

تتطلب الخطوة التالية تعاملاً مباشراً مع السلطات الوطنية. ومسؤول إدارة البرامج مسؤول عن أي تحليل تمهيدي أو مشاورات داخلية في الوكالة بهدف التمكن من توفير أفضل مشورة ومدخلات للبرنامج الوطني.

وينبغي أن يكون من عناصر التحليل الرئيسية ما يلي:

تحليل المشكلة – بحث متعمق لأسباب أي مشكلة وأثرها. ويشتمل ذلك على ما يلي:

- '1' تحديد المشاكل الرئيسية التي يواجهها المستفيدون، بما في ذلك التحليل من المنظور الجنساني.
- '2' إعداد رسم تخطيطي شجري³ للمشكلة لتحديد أسبابها وأثارها.
- '3' تحديد أصحاب المصلحة الذين سيتأثرون بالمشروع المقترح، مع تقسيمهم حسب نوع الجنس.

تحليل المشاركة – يشتمل هذا التحليل على تحديد جميع الفئات ذات المصلحة التي تتأثر بالمشكلة أو قد يكون لها تأثير (إيجابي أو سلبي) على الحل وعلى القطاع المعين الذي توجد فيه المشكلة. ويشمل هذا التحليل، كلما كان ذلك ملائماً، بحث الشواغل الجنسانية. ومن مسؤولية كل دولة على حدة إعداد قائمة بالمؤسسات المرجعية، بما فيها المؤسسات التي لديها كفاءات وقدرات على التعاون من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب، إلخ، التي ينبغي ربطها بالإطار البرنامجي القطري.

الشؤون الجنسانية – ثمة عناصر معينة من عناصر الغايات العامة لبرمجة التعاون التقني للوكالة تركز على زيادة الأثر الاجتماعي-الاقتصادي الملموس، ولا يمكن تحقيقها ما لم تشارك المرأة والرجل على السواء في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن أن يؤدي غياب المنظور الجنساني في تخطيط البرامج وصياغتها إلى التقليل من فوائد التدخل وفعاليتها. وعليه فمن الضروري تحليل ما لكل فرصة تتم استبانته من أثر على فئتي الرجال والنساء، بوصف ذلك أحد الاعتبارات الهامة في تحديد الأولويات للاستفادة من الفرص وترجمتها لاحقاً إلى غايات واستراتيجيات للبرامج وإلى تخصيص موارد للبرامج.

القطاع الخاص – في بعض الحالات، يمكن أن يتيح تحليل المشاركة فرصة لتحسين حشد الموارد أو تحسين أثر المشروع من خلال التعاون مع القطاع الخاص. ويمكن أن يقوم القطاع الخاص في هذا الموضع بوظيفة جهة منقذة لمكونات المشاريع وأن يوسع النواتج المتوقعة من المشاريع استناداً إلى قيمتها التجارية.

وبالاستفادة من المعلومات التي تُكتسب من عمليات التحليل المذكورة أعلاه ومن التخطيط المواضيعي والتقارير التقييمية ومن المناقشات والمقابلات مع السلطات الوطنية، يكون مسؤول إدارة البرامج والمنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري أقدر على توضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف مستويات المشروع، بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من الافتراضات بشأن المستخدمين النهائيين والترتيبات المؤسسية والدعم التقني والمالي المتاح من أجل تحقيق غايات المشروع.

3 الرسم التخطيطي الشجري لأي مشكلة هو رسم تخطيطي لوضع سلبي، ويبين العلاقة بين أسباب الوضع وأثاره. وهو يشبه شجرة يمثل جذعها المشكلة الرئيسية. وتمثل الفروع والأغصان آثار الوضع، الذي يتصور أنه حالة سلبية، وتمثل الجذور أسبابه.

دال-3- التقويم والتوليف

توجد بالمثل حاجة إلى التأكد من المستويات الحالية للدراية والمعرفة المتوفرتين في المؤسسات النووية الوطنية وسائر المؤسسات المعنية بتطوير العلوم والتكنولوجيا النووية. ويتولى المسؤول التقني القيادة في القيام بهذا التحليل للمقدرات والكفاءات، الذي يجب أن يشمل أيضاً إجراء تقويم لمتطلبات الأمان والأمن بغية ضمان الاستخدام المأمون للتقنيات النووية.

وفي نهاية التقويم، يعدّ المسؤول التقني تحليلاً خاصاً بالبرنامج يتضمن ما يلي:

'1' منظور الشعبة التقنية بشأن المعرفة والدراية المؤسستين في البلد، بما في ذلك تحليل متعمق يبيّن بوضوح الأنشطة التي نجحت في بناء القدرات وفي إحداث أثر دائم لكنها لم تُواصل ولم تسفر عن إنجازات رئيسية.

'2' قائمة بأفكار لمشاريع يمكن وضعها بالتعاون مع السلطات الوطنية والنظراء الوطنيين لكي تنتظر فيها الوكالة لاحقاً في سياق عملية الإطار البرنامجي القطري.

ويُجرى هذا التحليل الخاص بالبرنامج من أجل توفير تقويم عام للمقدّرات العلمية الوطنية والمقدّرات التقنية والكفاءات التي تشكّل موارد لإدارة برنامج التعاون التقني.

وقد يُطلب من المسؤول التقني أن يعدّ دراسات جدوى يمكن أن تُستخدم كأساس لدعم الكفاءات التقنية الملائمة وكذلك لتعزيز المشاريع العامة المتعلقة بالموارد البشرية والتكنولوجيا.

ويمكن أن يُعتبر أيضاً أن هذه الدراسات تدعم كفاءات تقنية أو متطلبات مؤسسية معيّنة ضرورية لمواصلة أنشطة جارية أو أنشطة بدأت في مشاريع تعاون تقني سابقة وربما تتوقف أو تفشل إذا لم يتوفر لها هذا الدعم.

دال-4- نتيجة التحليل

في نهاية هذه المرحلة التحليلية الابتدائية، يعدّ مسؤول إدارة البرامج مخطط عمل غير رسمي للأنشطة البرنامجية الوطنية الجديدة، أي تصورات المشاريع، وذلك بأن يُبرز، كلما كان ذلك منطبقاً، الأولويات الإنمائية الوطنية وفرص التعاون وجمع الأموال. وينبغي أن تُدرج في مخطط العمل المذكور العناصر التالية:

'1' بيان للمعالم ذات الصلة التي تتميز بها تنمية البلد، مع التشديد على القطاع الوطني ذي الصلة بولاية الوكالة واختصاصها. ويسلط هذا البيان الضوء على إمكانية استخدام التقنيات/التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الوطنية التي استبانت في المجالات ذات الأولوية المبينة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية أو الواردة في الخطط المواضيعية المتوفرة.

'2' قائمة بالمؤسسات المرجعية.

'3' تقويم للبنية الأساسية والدراية التقنيتين الوطنيتين الموجودتين في الميدان، وتحديد للفجوات الموجودة فيهما.

'4' تقويم للمساعدات الدولية المتاحة ذات الصلة.

'5' استعراض لأنشطة الوكالة الراهنة والسابقة المتصلة بالتعاون التقني في البلد (يغطي مدة خمس إلى عشر سنوات)، بما في ذلك التقييمات وملاحظات المراجعة ذات الصلة.

6' تجميع للتوقيعات على الاتفاقيات القانونية التي أبرمت تحت رعاية الوكالة، يبيّن حالة الدولة العضو فيما يتعلق بتلك الاتفاقيات. وينبغي أن يعدّ ذلك التجميع بالتشاور مع نقطة الاتصال التابعة لمكتب الشؤون القانونية.

وينبغي إبلاغ مسؤول جمع الأموال في شعبة دعم البرنامج وتنسيقه بإدارة التعاون التقني بالوكالة بالفرص المستبانة لجمع الأموال، وسيقدّم ذلك المسؤول المساعدة في وضع استراتيجية لحشد الأموال للبرنامج القطري.

دال-5- المشاورات

المشاورات هي الوسيلة الرئيسية لتنفيذ المعيار المركزي لضمان الأداء الجيد للمشاريع وتحقيق الأثر الإنمائي المطلوب، لأنها تحدد طبيعة الالتزام الوطني ونطاقه. وينبغي أن يكفل المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري إجراء المناقشات مع أصحاب المصلحة المعنيين حول المجالات ذات الأولوية لأي برنامج مقبل. ويشترك مسؤولو إدارة البرامج أيضاً في هذه المشاورات باعتبارهم محوري الوكالة الرئيسيين مع الدول الأعضاء.

وبعد الاتفاق مع السلطات الوطنية المعنية على أولويات البرامج، ينشئ المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري فرق مهام قطاعية لاستعراض الفرص المستبانة من حيث مدى ملاءمتها فيما يتعلق بالخطط الإنمائية الوطنية الراهنة. وتشمل هذه الأفرقة العاملة، حسب الاقتضاء، أفراداً ذوي معرفة بمسائل المالية والتخطيط والشؤون الجنسانية والإدارة البيئية. والوظائف التي تقوم بها الأفرقة العاملة هي:

- جمع المعلومات اللازمة؛
- تحديد اتجاه البرنامج ومدى استدامة نواتجه في الأجل الأطول؛
- تقديم اقتراحات بشأن تصورات المشاريع التي ستوضع في الأجل المتوسط؛
- إعداد خطة عمل.

وكجزء من المشاورات، يقوم المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري، بمساعدة مسؤول إدارة البرامج، بتحديد الأنشطة وتنسيقها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو المنظمة الرئيسية المسؤولة عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية⁴. وعلى وجه التحديد، يُتوقع من المنسق أن يتولى القيادة في ربط الإطار البرنامجي القطري بالتقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية، باستخدام قاعدة بيانات المعلومات الإنمائية DevInfo⁵ أو تلك الخاصة بالمعلومات عن الأهداف الإنمائية للألفية MDGInfo وسائر الموارد ذات الصلة التي يسهل الحصول عليها من أي مكتب من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو موقع من مواقعه على الشبكة العالمية.

ومن المهم في هذه المرحلة أن يقوم مسؤول إدارة البرامج بتزويد المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري بقائمة بالاتفاقيات القانونية التي أبرمت تحت رعاية الوكالة وانضمت إليها الدول الأعضاء، بغية تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في تلك الاتفاقيات أو الامتثال لها.

4 إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو إطار تخطيطي للعمليات الإنمائية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

5 قاعد بيانات المعلومات الإنمائية DevInfo هي نظام برامج حاسوبية وضع للأمم المتحدة، يحتوي على أكثر من 48 مؤشراً لرصد التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح قاعدة البيانات لمقرري السياسات والصحافيين وناشطي المجتمع المدني والأكاديميين وعامة الجمهور الوصول إلى البيانات الاجتماعية-الاقتصادية عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

دال-6- تمويل البرنامج

يقوم أيضاً المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري ومسؤول إدارة البرامج بتقدير الموارد اللازمة لتمويل البرنامج. وتُعدّ تنبؤات بالموارد التي ستتاح لمجموعة المشاريع.

وحيثما احتاج الأمر إلى موارد إضافية، يحاول الفريق المعني بإعداد الإطار البرنامجي القطري استبانة مصادر التمويل المحتملة، ويتصل في بعض الحالات بأوساط المانحين في البلد. ويمكن أن يُطلب من شعبة دعم البرنامج وتنسيقه بإدارة التعاون التقني دعم إضافي في مجال جمع الأموال من أجل إدراج هذه المعلومات في استراتيجية حشد الموارد للبرنامج القطري.

وينبغي أن يتأكد مسؤول إدارة البرامج من أن جميع تصورات المشاريع الناتجة من عملية الإطار البرنامجي القطري تحدّد، من حيث المبدأ، مصدراً محتملاً للتمويل، بما في ذلك برنامج التعاون التقني أو صندوق الأمن النووي أو الموارد الخارجة عن الميزانية.

دال-7- صياغة الإطار البرنامجي القطري أو تنقيحه

تنطوي هذه الخطوة التالية التي يقوم بها المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري بدعم من مسؤول إدارة البرامج على إعداد مخطط موجز لكل أولوية برنامجية على حدة باستخدام العناصر المبيّنة أدناه. ورغم أن هذه العناصر تنطبق على صياغة إطار برنامجي قطري جديد فإن بعضها يظل سارياً على تنقيح الإطار البرنامجي القطري وينبغي أن يوضع في الاعتبار لدى إجراء ذلك التنقيح، كما هو مبين أدناه.

التنقيح	الصياغة	العناصر الرئيسية
√	√	• تحديد/إعادة إثبات صحة الغايات التقنية والمعالم والإطار الزمني للأولويات البرنامجية.
	√	• استبانة المستخدمين النهائيين والمستفيدين النهائيين، مقسّمين حسب نوع الجنس.
	√	• تحديد صلات البرنامج وأثره. • <i>الصلة الحفرية</i> : هل مخرجات المشروع متطلب ضروري لتحقيق غايات البرنامج الوطني؟ وما هو الأثر المترتب على 'الاستخدام النهائي' لتلك المخرجات؟ • <i>الصلة السببية</i> : هل مخرجات المشروع ذات فائدة مباشرة للمستفيدين؟ وما هو الأثر المترتب على 'الاستخدام النهائي' لتلك المخرجات؟
	√	• بيان الشروط المسبقة التي يجب أن تفي بها البرامج الوطنية.
√	√	• تحديد متطلبات دعم البرنامج، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالبحوث والتكيف والمعلومات.
√	√	• تحديد ما يلزم لتعزيز المبادرات المتعلقة بالسياسات، مثل الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية ومثل مبادرات إدماج المرأة في التنمية.
√	√	• تحديد المؤسسات المرجعية المستعدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقادرة عليه.
√	√	• تحديد الشركاء في البرنامج وماهية المساهمات التي ستقدمها الشراكات.
√	√	• تقويم الخيارات المتعلقة بالموارد وإمكانيات الحصول على أموال خارجة عن الميزانية.
√	√	• تقويم القدرات الإدارية والتقنية الوطنية المتاحة لتنفيذ البرنامج.
√	√	• تقويم المتطلبات التدريبية.
√	√	• تقويم مدى استدامة الأنشطة المقترحة.

وبعد تحديد هذه العناصر لكل مجال برنامجي على حدة، يقوم فريق الإطار البرنامجي القطري بصياغة وثيقة الإطار البرنامجي القطري أو تنقيحها باستخدام الشكل الوارد أدناه.

صفحة الغلاف
محتويات الإطار البرنامجي القطري
أولاً- مقدمة
ملف قطري يشمل الأهداف والغايات والأولويات الإنمائية (صفحتان)
ثانياً- الأولويات والأنشطة الإنمائية الوطنية ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني للوكالة (صفحتان)
ثالثاً- المساعدات الإنمائية الدولية ذات الصلة (صفحة واحدة)
رابعاً- نبذة عامة عن أنشطة التعاون التقني الماضية والحاضرة في البلد (5 صفحات كحد أقصى)
خامساً- مخطط البرنامج القطري المتوخى - المجالات والغايات والنتائج المتوقعة (5 صفحات كحد أقصى)
المرفقات:
المرفق 1 - قائمة المؤسسات المرجعية
المرفق 2 - تقديرات وتوقعات الموارد
المرفق 3 - خطة العمل (بما في ذلك) تقويم القدرات الوطنية اللازمة
المرفق 4 - تجميع للمعاهدات المبرمة تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي وقعت عليها الدول الأعضاء

الشكل 1- شكل لوثيقة إطار برنامجي قطري (انظر المرفق)

ويكفل المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري التفاعل المستمر بين أصحاب المصلحة الوطنيين والتحديث المستمر للأوراق الخاصة بالإطار البرنامجي القطري بالتشاور مع الوكالة لكي يتم تنقيح المعلومات حسب الاقتضاء. وتوفد بعثة خبراء من الوكالة، كلما كان ذلك ملائماً، لوضع الإطار البرنامجي القطري في صيغته النهائية.

دال-8- خطة العمل الموافق عليها

من النواتج الهامة لعملية الإطار البرنامجي القطري خطة العمل، التي توفر جسراً تشغيلياً بين الأولويات البرنامجية المحددة وخطوات المتابعة اللازمة لتحقيق الفرص ودفعها إلى الأمام كمشاريع.

والمنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري مسؤول عن تنسيق إعداد خطة العمل والخطوات اللاحقة التي تنطوي على تخطيط وتصميم وصياغة تفصيلية. وهو مسؤول، علاوة على ذلك، عن تنظيم المدخلات الوطنية اللازمة التي حُدِّت في مرحلة تصورات المشاريع.

دال-9- الإجازة الداخلية للإطار البرنامجي القطري

توجد إجراءات متفق عليها في أمانة الوكالة لإجازة الإطار البرنامجي القطري من أجل إقراره/الموافقة عليه. ومن مسؤولية مسؤول إدارة البرامج الحصول على الإجازة من المديرين المختصين (انظر صحيفة الإجازة المرفقة).

ورئيس القسم مسؤول عن الترابط المنطقي والاتساق، بينما المدير الإقليمي مسؤول عن المدخلات البرنامجية وتنفيذ الإطار البرنامجي القطري. ونائب المدير العام لشؤون التعاون التقني هو المسؤول النهائي عن الموافقة على ما تقدمه الوكالة من مدخلات عامة في الإطار البرنامجي القطري.

دال-10- الموافقة على الإطار البرنامجي القطري

تُبيّن الموافقة الرسمية على الإطار البرنامجي القطري الالتزام الوطني بالاضطلاع بالأنشطة التي تُحدّد من خلال عملية الإطار البرنامجي القطري. ويوقع على هذه الوثيقة أعلى مستويات السلطة الوطنية المعنية بالبرنامج في البلد، ونائب المدير العام لشؤون التعاون التقني.

دال-11- تنقيح الإطار البرنامجي القطري

الأطر البرنامجية القطرية هي وثائق دينامية يمكن تحديثها عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك، وذلك مثلاً عندما تتغير الأولويات الوطنية. ويستهل المنسق الوطني للإطار البرنامجي القطري الاستعراض أو التحديث من خلال تبادل رسائل؛ وتدرج أي تغييرات في إضافة إلى الوثيقة الأصلية (انظر أيضاً دال-7- أعلاه).

دال-12- توثيق الإطار البرنامجي القطري

يجب الاحتفاظ بسجل أو مخطط عمل موجز لجميع أنشطة التخطيط، كنتاج للتشاور المستمر بين الوكالة والسلطات الوطنية، بغية المساعدة على تحقيق مستوى رفيع من الصحة وتوفير إرشادات قاطعة بشأن البرمجة القطرية في المستقبل. ومن هذه الوثائق تقارير الرحلات التي يقوم بها المسؤولون التقنيون ومسؤولو إدارة البرامج، والإطار البرنامجي القطري، ومخططات العمل وسجل العمل، وخطة العمل الموافق عليها.

دال-13- مؤشرات الأداء ومعايير النجاح

الإطار البرنامجي القطري الناجح، على الصعيد الاستراتيجي، هو الذي يوجد فيه ارتباط واضح بين البرامج الوطنية وأهداف الوكالة وغاياتها الخاصة بالبرامج الرئيسية، وفقاً لاستراتيجية التعاون التقني والاستراتيجية المتوسطة الأجل. وينبغي أن تكون المؤشرات الخاصة بالصعيد الوطني بمثابة مقاييس محددة سلفاً يمكن استخدامها لتحديد مدى أهمية المشاريع المختارة فيما يتعلق بالأولويات الإنمائية الوطنية ومدى مساهمة البرنامج (المجالات ذات الأولوية) في تحقيق الهدف العام للإطار البرنامجي القطري. وبصفة أكثر تحديداً، تشمل الأمثلة على المؤشرات ما يلي:

- عدد الإجراءات المعتمزم اتخاذها التي تؤدي إلى إعداد مذكرات تصورات المشاريع.
- عدد المشاريع الموافق عليها المرتبطة بخطة التنمية الوطنية والمجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار البرنامجي القطري.
- عدد المشاريع الموافق عليها المرتبطة ببرامج تمويلها منظمات دولية أخرى.
- وثيقة الإطار البرنامجي القطري الموقع عليها من جانب كلٍّ من الدولة العضو والوكالة.

دال-14- تقديم التقارير

تقديم التقارير شرط أساسي للوفاء بالمسؤولية عن تحقيق غايات المشروع. وإدارة التعاون التقني مسؤولة عن الأداء في ضوء مؤشرات الأداء الواردة أعلاه. ويتم ذلك عن طريق شعبة دعم وتنسيق البرنامج بإدارة التعاون التقني، المسؤولة أيضاً عن الرصد وإعداد تقارير مرحلية منتظمة.

ملحق: نموذج وثيقة إطار برنامجي قطري

(انظر أيضاً D.7)

صفحة غلاف وثيقة إطار برنامجي قطري



<علم البلد>

الوكالة الدولية
للطاقة الذرية

حكومة

الإطار البرنامجي القطري 20... - 20...

بالنيابة عن الحكومة:

التاريخ

<الاسم>
<الصفة>

بالنيابة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

التاريخ

<الاسم>
نائب المدير العام
مدير إدارة التعاون التقني

محتويات وثيقة إطار برنامجي قطري

أولاً- مقدمة

إن مقدمة هذه الوثيقة تضع العلوم والتكنولوجيا النووية ضمن السياق الوطني للدولة العضو بالإجابة عن السؤال التالي: ما الذي تأمل الحكومة تحقيقه على مدى السنوات الأربع أو الست المقبلة؟ وتوفّر الإجابة على هذا السؤال إعلاناً عن النوايا أو الغايات المنشودة من البرنامج الوطني يغلق باب المناقشات ويبرهن على وجود اتفاق بين الحكومة والوكالة. وباعتبار هذه الوثيقة استراتيجية، فإنه ينبغي لها أيضاً أن تعكس أهداف الحكومة المشتركة مع برنامج التعاون التقني.

وينبغي لهذه المقدمة أن تركز بدقة على الأولويات المنصوص عليها في القسم الثاني أدناه، وأن تتنبأ بقيمة التعاون مع الوكالة من حيث التغييرات المتوقعة التي ستنتج والتي سيتم العمل على استدامتها عبر جهود ملتزمة من جانب السلطات الحكومية. ويوفّر النص أساساً منطقياً شاملاً لتطوير البرامج في المجالات المحددة وتبريراً لتمويل أنشطة مشتركة بين الوكالة والحكومة.

ثانياً- أولويات التنمية الوطنية والأنشطة ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة

يستعرض هذا القسم الأساس المنطقي لتطوير البرنامج في المجالات المختارة. ومن الملائم أيضاً إدراج المعالم الحالية والمتصورة التي يتوقّع تحقيقها فيما يخص الأمان الإشعاعي والوقاية من الإشعاعات على المستوى الوطني، فضلاً عن توفير المرجعية الملائمة "ملف البنية الأساسية للأمان الإشعاعي وأمان النفايات". وينبغي له أن يوفّر تقييماً قطاعياً موجزاً ولكنه وافٍ يغطي المعلومات التالية:

- نقطة تركيز البرنامج: شرح للخطط والبرامج والأهداف الوطنية ذات الصلة ببرامج الوكالة وما تتم ملاقاته من قيود في الدولة العضو.
- المتطلبات في مجال التكنولوجيا: تقويم مقتضب للمزايا والمخاطر والفوائد والتكاليف والقيود المقترنة بالوضع الحالي وأرجح السبل للتوصل إلى حل مستدام، بما يشمل المتطلبات في مجال القدرات التقنية الوطنية أو الإقليمية.
- نهج التعاون التقني: تحديد البيئة التقنية والإدارية والتشغيلية الضرورية لتحقيق الأغراض القطاعية وأنشطة دعم البرامج المطوّرة بصورة جيدة، والتي تشمل متطلبات البحث والتكيف والمعلومات.
- الأهداف الإنمائية للألفية: توفير استراتيجية حول طريقة ربط مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها بالأنشطة المحددة ذات الأولوية.

ثالثاً- المساعدة الدولية ذات الصلة في مجال التنمية

وصف مقتضب للأنشطة التي يدعمها شركاء الحكومة في مجال التنمية في كل مجال ذي أولوية محدد في القسم ثانياً، مع إيلاء اهتمام خاص لما تتم مواجهته من قيود ومشاكل، وفرص تقليص المخاطر وتعظيم أداء البرنامج.

رابعاً- لمحة شاملة لما اضطلعت به الوكالة في الماضي وتضطلع به حالياً من أنشطة تعاون تقني في البلد

تقويم الدروس المستفادة والإنجازات وما تمت مصادفته من قيود، فضلاً عن القدرات الإدارية والتقنية المطوّرة ضمن إطار تعاون سابق مع الوكالة و/أو مع دول أعضاء أخرى. وينبغي لها أيضاً أن تقدّم بياناً مفصلاً بالمؤهلات والقدرات التقنية والإدارية التي تتّسم بها المؤسسات المرجعية، بالإضافة إلى وصف استعدادها لقيادة أعمال تطوير البرامج الإقليمية وتنفيذها.

خامساً- الخطوط الرئيسية المتصورة للبرنامج القطري

يوضح هذا القسم الاستراتيجية المعتمدة لتخطيط برنامج الأنشطة وتنفيذه. فهو يصف البرنامج الوطني المزمع تطويره فيما يختص بتحديد المراحل والروابط وإيجاد تسلسل منطقي للأعمال التحضيرية أو التعزيزية أو المعتمدة على غيرها بطبيعتها. كما يصف نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها حول كيفية استيعاب التكنولوجيا والمعارف والاحتفاظ بها، والترتيبات التنفيذية المتوقعة من جانب النظراء، وفرضيات الموارد وفرص جمع الأموال. ويأتي التعبير عن البرنامج القطري المتفق عليه في مجموعة من برامج وأعمال متتابعة يتم تنفيذها على شكل خطوات تغطي العامين المقبلين، ثم الأعوام الأربعة ثم الستة المقبلة، مع الاعتراف بأن بعض الدول الأعضاء ستشدد أكثر على تطوير البرامج القريبة الأجل بدلاً من المتوسطة الأجل.

ويتم تنظيم البرنامج الوطني المتفق عليه ضمن ثلاث فئات:

خامساً-1 البرنامج القصير الأجل

تشير الفئة الأولى إلى البرنامج القصير الأجل شاملاً الأنشطة ذات الأولوية العليا أو القصوى، بالإضافة إلى تلك التي يتطلب تنفيذها أقل الفترات الزمنية أو التي تتيح الاضطلاع بأنشطة مثل أنشطة الأمان الإشعاعي وأمان النفايات. ويكون من المزمع إدراج المشاريع المتوقعة ضمن برنامج التعاون التقني لفترة العامين المقبلة.

خامساً-2 البرنامج المتوسط الأجل

تتضمن الفئة الثانية الأنشطة المتوسطة الأجل التي سيتم تنفيذها خلال دورات تعاون تقني مقبلة. وغالباً ما يتركز دعم هذه الأنشطة على بناء مكونات البنية الأساسية والقدرة التقنية، بما يشمل تطوير الموارد البشرية، المتوقع أن تكون مطلوبة أو التي يتطلب تنفيذها فترات زمنية طويلة. وينبغي أيضاً أن تضم هذه الفئة دعم دراسات الجدوى الملائمة.

خامساً-3 أنشطة الدعم العام

تحدد هذه الفئة الثالثة أنشطة الدعم الضرورية لضمان استدامة الأنشطة الجارية أو المستكملة، بما فيها تلك المستهله من خلال مشاريع تعاون تقني سابقة، التي قد يتباطأ تنفيذها أو التي قد تفشل في غياب أنشطة الدعم هذه.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاختيار البرامج المراد دعمها بواسطة صندوق التعاون التقني وتلك التي قد تتوافر لها فرص لحشد الموارد. وبالنسبة إلى تلك الأخيرة، قد يكون من المفيد أكثر تأخير صياغة المذكرات عن مفهوم المشروع حتى يتم تحديد الجهة المانحة المحتملة، والاعتماد بدلاً من ذلك على خطة العمل المتفق عليها (المرفق 3) لالتماس المشاركة.

المرفق 1 - قائمة المؤسسات المرجعية

الخلفية: "مشروع حصر قدرات مؤسسات الموارد الوطنية في الدول الأعضاء"

يهدف برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة إلى زيادة اعتماد هذه الأخيرة على الخبرات والموارد التي قد تتوفر لدى الدول الأعضاء للاضطلاع بأنشطة التعاون التقني. وللقيام بذلك، يحتاج هذا البرنامج إلى وضع قائمة بالقدرات العلمية والتقنية المرتبطة بالمجال النووي والمتوفرة لدى المؤسسات الوطنية والإقليمية.

ولهذا الغرض، ينبغي لمنسق الإطار البرنامجي القطري:

1- أن يحدد ويدرج في الإطار البرنامجي القطري قائمة، مصنفة على أساس مجال النشاط، بالمؤسسات التي تتوافر لديها المعارف والموارد لتوفير خدمات ذات نوعية جيدة مثل خدمات الدراية والتدريب والمعدات والتحليل.

2- وأن يرسل "استمارة السجل الزمني للمؤسسة" المرفقة طيه إلى المؤسسات المحددة.

وينبغي للمؤسسات التي تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة والتي ترغب بالمساهمة في برنامج التعاون التقني وبالعامل مع مؤسسات من دول أعضاء أخرى من خلال آليات مختلفة مثل "آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" و"أنشطة التعاون فيما بين دول الجنوب" أن تقوم بما يلي:

1- أن ترسل المعلومات المطلوبة بالبريد الإلكتروني إلى: institutional.capacities@iaea.org، وهو عنوان نقطة اتصال "مشروع حصر الإمكانيات لمؤسسات موارد التعاون التقني في الدول الأعضاء".

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

www.twc.iaea.org/tweb/participation/resourceinst/default.asp

المرفق 2 - تقديرات وتوقعات الموارد

البرنامج القطري 20xx - 20xx

تاريخ الإصدار:

تاريخ الاستيفاء:

بالدولار الأمريكي		
		-1 الرقم المرجعي التاريخي لبرامج وطنية معتمدة (متوسط القيمة للفترات 1999-2000 و 2001-2002 و 2003-2004 مثلاً)، كرقم تخطيط إرشادي ⁶ للفترة التي يغطيها الإطار. مساهمة الحكومة النقدية المقدرة ⁷ لفترة التخطيط مساهمة الحكومة العينية المقدرة ⁸ لفترة التخطيط
\$		
\$		
\$		
		-2 التقديرات الأولية للبرامج/المشاريع المتفق عليها كما هي واردة في الإطار البرنامجي القطري
		العنوان
		'1'
		'2'
		'3'
		'4'
\$		مجموع التكاليف المقدرة
\$		-3 مجموع الموارد المقدرة (1) ناقصاً مجموع التكاليف المقدرة (2)

6 رقم التخطيط الإرشادي لا يلزم الوكالة بتوفير أي تمويل من هذا النوع، كما أنه لا يوحى بتوقع استمرار الوكالة في توفير المستوى ذاته من التمويل. والغرض الوحيد منه هو المساعدة على التخطيط للإطار القطري وتحديد أولوياته.

7 مساهمة الحكومة النقدية الإرشادية لا تلزم الحكومة بتسديد المبلغ المذكور، بل إنها تشير إلى النية في توفير هذا الدعم ودرجة ترجيحه.

8 تمثل المساهمات العينية القيمة المخصصة للمساهمات غير النقدية مثل توفير الخبراء، والدورات التدريبية، والبنية الأساسية. ويمكن لتخطيط المساهمات العينية أن يشمل أيضاً الاتفاقات التجارية الثنائية واتفاقات التعاون ما بين الحكومات في مجالات البرامج المعنية.

	\$	متطلبات الموارد المقدّرة	-4
--	----	--------------------------	----

المرفق 3 - خطة العمل

<p>خطة العمل هي نشاط مشترك يضطلع به فريق تطوير الإطار البرنامجي القطري، تحت إشراف المنسق الوطني للإطار المذكور الذي يقصد منه توفير المدخلات الضرورية لاستهلال مذكرة عن مفهوم المشروع. وهو مصمم لتوفير جسر تشغيلي بين احتياجات الدول الأعضاء ومصالحها وأولوياتها المحددة (كما هي موصوفة في الإطار البرنامجي القطري) وخطوات المتابعة الكبرى الضرورية لتوسيع فكرة ما تهدف إلى حل مشكلة أو تحقيق فرصة وتحويلها إلى مجموعة تشغيلية من الإجراءات المنفذة وفق خطوات. وهذه الإجراءات والخطوات المحددة تشكل الفهم والاتفاقات والمعلومات والبيانات المطلوبة وتفي بأي شروط مسبقة موضوعة، كالدراسات أو عمليات تقييم الإمكانيات أو الاستعراضات أو دراسات الجدوى الضرورية لتنظيم حل تعاون تقني يهدف إلى التغلب على المشكلة أو إلى تحقيق الفرصة.</p>	<p>الخلفية</p>
<p>تتفق الدول الأعضاء مع إدارة التعاون التقني على الإجراءات التي تحتاج إلى المزيد من الصياغة والتي يجب إدراجها ضمن الإطار البرنامجي القطري. وتحدد الخطة المفصلة الخطوات أو الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها، والأطراف المسؤولة، والنتيجة المتوقعة، والإطار الزمني لاستكمال هذه الإجراءات. وتوفّر الخطة السياق والمحتويات لإجراءات منظمة ومرحلية توصل إلى صياغة مفهوم للمشروع.</p>	<p>العناصر الرئيسية لخطة العمل</p>
<p>يتم فهم الخطوات أو الإجراءات الضرورية لصياغة كل فكرة مع مراعاة التسلسل الملائم للأحداث والترابط بين الإجراءات. ويتم تسجيل تاريخ إدخال المفهوم كجزء لا يتجزأ من خطة العمل، بالإضافة إلى أي موارد محتملة مطلوبة لاستكمال الإجراء.</p> <p>وإذا تمت بنجاح ترجمة هذه الإجراءات إلى مذكرة عن مفهوم المشروع، يتم أخيراً تسجيل رقم مفهوم المشروع المعني وتحوّل الإجراءات المستكملة إلى أرشيف الإجراءات المستكملة. وإذا وُجد أن الإجراءات المخطط لها غير مجدية أو غير ملائمة، يتم تحويلها رغم ذلك إلى أرشيف الإجراءات المستكملة. وبهذه الطريقة يوضع سجل دائم للاتفاقات والتفاهات التي أوصلت إلى تطوير البرنامج الوطني.</p>	<p>استراتيجية التنفيذ</p>

خطة العمل المفصلة

رقم مفهوم المشروع	متطلبات الموارد	الإطار الزمني (من - إلى)	المخرج المتوقع	الطرف المنفذ للإجراء	الإجراء المقترح	فرص التخطيط المشار إليها بمراجع في الإطار البرنامجي القطري

ملحقات خطة العمل

- 1- أرشيف الإجراءات المستكملة
- 2- تقرير بشأن تقييم الكفاءات الوطنية (بواسطة المسؤول التقني)
- 3- الاستعراض والاستيفاء المنفذان في منتصف الفترة (في حال تنقيح الإطار البرنامجي القطري)

المرفق 4 - تجميع المعاهدات المبرمة تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي وقعت عليها الدولة العضو

فيما يلي قائمة بالمعاهدات التي ينبغي استعراضها أثناء عملية الإطار البرنامجي القطري. وينبغي لمنسق الإطار المذكور أن يجمع تلك المعاهدات التي صدقت عليها الدولة العضو ووقعتها، وأن يرفق هذه القائمة بالإطار البرنامجي القطري قبل توقيعه.

- ← اتفاق امتيازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحصاناتها.
- ← اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
- ← اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
- ← اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
- ← اتفاقية الأمان النووي
- ← الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة
- ← الاتفاق التكميلي المنقح بشأن توفير المساعدة التقنية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية

صحيفة إجازة داخلية⁹ للإطار البرنامجية القطرية (مخصصة لاستخدام الوكالة فقط)

إدارة التعاون التقني
الإطار البرنامجي القطري

ملاحظات خاصة
موظف إدارة البرامج المسؤول <الاسم، الشعبة>

بعد التوصل إلى صيغة الإطار البرنامجي القطري النهائية، ينبغي إجازته وفقاً لذلك قبل تقديمه إلى مكتب نائب المدير العام لشؤون التعاون التقني.

التوقيعات	
التاريخ:	رئيس القسم: <الاسم>
التاريخ:	مدير الشعبة: <الاسم>
التاريخ:	نائب المدير العام لشؤون التعاون التقني: <الاسم>